

## أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين

رحمه فتحي ابراهيم عودة<sup>(1)</sup>، مفيد ظاهر<sup>(2)</sup>، عبدالناصر نور<sup>(3)</sup>

جامعة النجاح الوطنية، فلسطين<sup>(3:2:1)</sup>

rahma93odeh@gmail.com<sup>(1)</sup>

### الملخص

هدفت الدراسة لقياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، وقامت الدراسة بالتعرف على الحوافز الضريبية التي تؤثر على الاستثمار الفلسطيني في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 المعدل بقرار بقانون رقم (5) لسنة (2015) وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة (1998) وتعدلاته، ومن هذه الحوافز (الحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية، الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية، الحوافز الخاصة بالتنازلات الضريبية، الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات، الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد، الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم إعداد استبانة لقياس مجالات ومتغيرات الدراسة، وتم اختيار عينة الدراسة المكونة من (377) شخصاً من أصحاب المشاريع الصغيرة في محافظات شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، طوباس، سلفيت، قلقيلية)، ثم تم توزيع الاستبانات واسترجاع (365) استبانة صالحة.

ومن النتائج الخاصة بالدراسة: يوجد أثر كبير للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، وكما تضمن قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على إعفاءات ومزايا ضريبية يماشى مع الظروف الاقتصادية للأفراد وذلك فإن طرح حوافز ضريبية جديدة تُساعدهم على الادخار بالتالي إمكانية الاستثمار بمدخراتهم وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع الصغيرة، فالشرائح الضريبية الممنوحة تلائم كافة الأفراد وتحقق العدالة الضريبية بين الأفراد، والتنازلات الضريبية تؤثر على الاستثمار وتجذب المستثمرين فيها والخصومات التشجيعية الممنوحة أيضاً شجعت المكلفين على تقسيط الضريبة المستحقة عليهم وفقاً لأوضاعهم مما حفز وشجع المستثمرين على الاستثمار، ومن أهم التوصيات: يجب بذل الجهود لزيادة الحوافز لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الأقل استثماراً ومحاولة العمل على توجيههم نحوها بالإضافة لمنح إعفاءات كاملة للمجالات التي تُساعد في تنشيط هذه المناطق وجعلها مناطق جاذبة للاستثمار، وإمكانية وجود دائرة مختصة يستطيع المستثمر غيرها إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بمشروع الاستثمار وذلك بسبب الإجراءات المعقدة وكما يوصي الباحثون بضرورة اطلاع أصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دوري على المزايا والإعفاءات التي يمكنهم الحصول عليها عند التوسع في استثماراتهم أو دخولهم في استثمارات جديدة.

**الكلمات المفتاحية:** الحوافز الضريبية؛ الاستثمار؛ المشاريع الصغيرة في فلسطين؛ الإعفاءات الضريبية؛ الشرائح الضريبية.

# The impact of tax incentives on investment in small enterprises in Palestine

Rahma Odeh <sup>(1)</sup>, Mofeed Thaher <sup>(2)</sup>, Abdunaser Nour <sup>(3)</sup>

<sup>(1,2,3)</sup> Al-Najah National University, Palestine

<sup>(1)</sup> rahma93odeh@gmail.com

## Abstract

The study aimed to measure the impact of tax incentives on investment in small enterprises in Palestine. The study identified the tax incentives that affect Palestinian investments which were stipulated in the Palestinian Income Tax Law number (8) of the year 2011 which was amended according to the Decree number (5) for the year (2015), as well as the Investment Promotion Law (1) for the year (1998) and its subsequent amendments, and among these incentives (tax incentives related to family exemptions, incentives related to tax brackets, incentives related to tax deductions, incentives related to expanding the tax base exemptions, incentives related to encouraging payment discounts, incentives related to investment promotion).

To achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was used, and a questionnaire was developed to measure the fields and variables of the study. A sample of 377 small enterprises owners was randomly selected from the northern governorates of the West Bank (Tulkarem, Nablus, Jenin, Tubas, Salfit, Qalqilya). The questionnaires were then distributed and (365) valid responses were retrieved.

The study had the following results: There is a significant effect of tax incentives on investment in small enterprises in Palestine. The Income Tax Law and the Palestinian Investment Promotion Law Tax both provided for tax exemptions and benefits that are in line with the economic conditions of individuals, because the introduction of new tax incentives help investors save money, and thus give them the ability to invest their savings and encourage them to invest in small projects. The provided tax brackets are suitable for all individuals and achieve justice in taxation, and tax reductions affect investment and attract Investors. Moreover, the incentives related to encouragement discounts on paid amounts also encourage the taxpayers to pay the tax due on them in installments according to their situation, which encouraged investors to invest. The most important recommendations of the study include: Efforts should be made to increase incentives to encourage investors and direct them to less invested regions, as well as granting full exemptions for investments made in these regions which would help revitalize them and make them attractive for investment. Moreover, there is a need to have a specialized entity through which the investor can complete all the procedures related to his investment project, due to the complexity of current procedures. The researchers also recommend that business owners should be informed on the benefits and exemptions that they can obtain when they expand their investments or start new ones.

**Keywords:** tax incentives; investment; small projects in Palestine; tax exemptions; tax brackets.

Received 18/03/2023

Revised 11/05/2023

Accepted 28/05/2023

## المقدمة

يلعب الاستثمار دوراً بارزاً في الاقتصاد وذلك لما له من أهمية عظيمة في إحداث وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكما يؤثر أيضاً على العديد من المتغيرات الاقتصادية في الدولة، فتستخدم الدولة السياسة المالية الخاصة بها لجذب وتشجيع الاستثمارات من خلال منحها للحوافز والمزايا والتسهيلات الضريبية (الوادية، 2018)

تعتبر الدول الحوافز الضريبية جزء من السياسة المالية لها وتعتبرها أيضاً أسلوباً جاذباً للاستثمارات وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي فيها بما يساعد الحكومات ويشجعها على التصرف كما ترغب ويحقق لها زيادة معدل العائد ويقلل من التكاليف التي يمكن ان تقع على عاتقها، وفلسطين كأى دولة نامية تعتبر الضريبة أهم رافد فهي تسعى لإجمالية هذا الرافد لتتمكن من مواجهة المعوقات الاقتصادية سعياً لتحقيق النمو، لذلك استخدمت سياسات تحفيزية لتنشيط اقتصادها بما يحقق أهداف الدولة وأهداف دافع الضرائب، وتبع هذه الحوافز تخفيضات وإعفاءات من الضريبة بقصد تشجيع الأفراد على السداد (عبدو، 2019).

وتهدف الحوافز الضريبية إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تصب في خدمة الاقتصاد الوطني، التي تسعى الدولة من خلال تطبيقها إلى تحقيق سياسة التشجيع والتحفيز الضريبي، فتتمثل هذه الأهداف بالاقتصادية التي اظهرت بان الحوافز الضريبية تؤدي لزيادة الارباح الاستثمارية من خلال تحقيقها لأكثر عائد بالتالي ينعكس على تحسين الارباح كتشجيع المشاريع التي تحقق تكامل اقتصادي وزيادة إيرادات الخزينة بالمستقبل، والاهداف والاجتماعية التي تظهر من خلال منح المكلفين لمزايا تحفزهم على اداء الضريبة والمستحقات المترتبة عليهم مما يؤدي إلى زيادة الأنشطة وتساهم في امتصاص البطالة أيضاً وزيادة توظيف الايدي العاملة (عبدو، 2019) والاهداف المالية التي ساعدت على توسيع قاعدة الملكية كما أيضاً تشجع الحوافز الممنوحة على التصنيع خصوصاً بالصناعات المتوسطة والصغيرة التي تتلاءم مع الاقتصاد الوطني، من خلال التطور في صناعات جديدة تبدأ صغيرة حتى تصبح متوسطة فتصبح كبيرة مما يمنحها القدرة على التصدير للخارج، وذلك يساهم في تحفيز كافة الاستثمارات المحلية والوطنية ويساهم في التقدم التكنولوجي وتطوير واستغلال المناطق قليلة الاستثمار وتتميتها. (دقة، 2021).

وتعد المشاريع الصغيرة حيز الزاوية لإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية في جميع دول العالم ولا سيما فلسطين لما لها من دور بارز في توفير فرص عمل، وتخفيض نسبة البطالة، وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وصولاً إلى مستويات معيشية مرتفعة وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي واحداث التنمية الاقتصادية (ابولحية، 2016)، وتمثل المشاريع الصغيرة حوالي (90%-99%) من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم الدول وعلى مختلف القطاعات، حيث بلغت نسبة المشاريع الصغيرة في فلسطين حوالي 96.2% من إجمالي المنشآت (عبد المنعم، طلحة، واسماعيل، 2019).

ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة وعلى مستوى فلسطين تُعد الضريبة من أهم العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار، وذلك بسبب ارتباط الاستثمار ونموه بالعديد من المحددات، تبعاً لذلك فان الضريبة لها دور بارز في التشجيع على الاستثمار وتحفيزه مما يؤثر على زيادة النمو الاقتصادي وتنشيطه وتحقيق الأهداف الاقتصادية كهدف أساسي تسعى إليه السلطة الفلسطينية، بالرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني وبكيفية العمل على زيادة حجم استثماراتها لأنها وسيلة لزيادة الناتج المحلي لمحاولة التخفيف من قوة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها السلطة، (الوادية، 2018) فالمشاريع الصغيرة تعتبر اللبنة الأساسية لفلسطين واقتصادها فالاهتمام بها يعتبر بمثابة طوق النجاة وطريق للتوجه لتحقيق تنمية مستدامة، كما ان المشروعات تختلف من مكان إلى آخر فمنها الصناعية والخدماتية والانتاجية والتجارية (المشهوراي والرملاوي، 2015) وأشارت دراسة أردنية لقانون تشجيع الاستثمار الأردني على اعتباره قانوناً محفزاً على الاستثمار يُلائم كافة انواع الاستثمارات المحلية والأجنبية،

كما أظهرت العديد من الحوافز والضمانات التي يتم منحها للتشجيع على الاستثمار وزيادة المشاريع الاستثمارية وتوفير كافة المعلومات التي منها تُقدم الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والجُمركية للاستثمارات التي تتم بها، فهي تسعى كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار بقطاعاتها المختلفة، فتقوم هيئة تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية بمنح المُستثمرين مجموعة حوافز تضم إعفاءات مُتنوعة على الدخل أو إعفاءات على المبيعات وعدم تقييد حركة رؤوس الأموال من أجل زيادة الاستثمار بالمملكة (الجماعين، 2016) وأشارت دراسة عراقية لأهمية ودور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضحت ان الحوافز ما هي إلا تدابير وإجراءات ضريبية يتخذها المُشرع وفقاً لسياسات ضريبية معينة القصد منها منح مزايا ضريبية لتحقيق أهداف معينة، فهي تيسيرات ضريبية يمنحها المُشرع، فتستخدم الدولة سياساتها الضريبية المختلفة لتنشيط الاستثمار والتي تمثلت بتقديم إعفاءات ضريبية للاستثمار وسياسات تخفيض معدلات الضريبة فاعتبر المُشرع العراقي ان الحوافز الضريبية عامل هام يُساعد على تدفق الاستثمارات (الزيارة والحاج ياسين، 2010) وهناك دراسات أخرى تناولت الحوافز الضريبية وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبي، فتناولت دراسة طالبي في الجزائر الدور البارز للاستثمار الأجنبي المباشر واعتبرته أهم مصادر التمويل الخارجي لديها، مما يقدم لها خدمات تحقق لها التنمية الاقتصادية وتوظف العمالة الوطنية وتجدد من معدلات البطالة فالاستثمارات الخارجية تشكل نسبة مرتفعة بالجزائر فهي تتوسع في منح الحوافز الضريبية لتجذب أكبر عدد ممكن من المُستثمرين فمُنحتهم الإعفاءات والتخفيضات الضريبية (طالبي، 2009)، وأشارت دراسة باكستانية بان استخدام الحوافز الضريبية كأداة تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالرغم من ان الحكومة الباكستانية تُقدم العديد من الحوافز التي تجذب المُستثمرين إلا انها لم تحصل على الاستثمارات المنشودة فهي كأى دولة نامية بحاجة لاستثمارات، لكن تم صياغة سياسات ضريبية ليست مُتناسقة اعتمدت على القطاع الخاص بالشركات فكان المُستثمرون بها سواء المحليون أو الأجانب مُترددون في قراراتهم الاستثمارية (lodhi، 2017)

وأشارت دراسة أفريقية أجريت على عدة دول إلى دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار في أفريقيا إلى الدور الهام الذي تقوم به الحوافز لتشجيع الاستثمار فيها إلا ان الحوافز الضريبية المُطبقة فيها غير فعّالة بشكل خاص في موضوع جذب الاستثمار في البلدان ذات المناخ الاستثماري السيء، فالحوافز الضريبية المُستخدمة في البلدان لتشجيع الاستثمار حققت استثمارات في بعض البلدان ولكنها فشلت في تشجيعه في البلدان الأخرى، فان نجاح هذه الحوافز يعتمد على الاستثمارات، ومهما كانت الحوافز التي تُقرها الحكومة وتُقدمها وتبنيها إلا انها يجب ان تُراجع حوافز الاستثمار بانتظام لتحديد مدى مُلائمتها وفوائدها الاقتصادية، حيث توصل الباحث إلى ان الحوافز الضريبية بحد ذاتها تؤثر على الاستثمار بشكل محدود فيجب على الدول ان تُكرس طاقتها لتحسين المناخات الاستثمارية والإدارة الضريبية فقط يحق لها إدارة تلك الحوافز (james، 2013). وأشار falak إلى ان الحكومة الاندونيسية تتولى مهمة جعل المناطق الاقتصادية جاذبة للاستثمار الأجنبي وتعزيز النشاط الصناعي وخلق فرص عمل، ويتم ذلك من خلال توفير الحوافز الضريبية المختلفة من قبل وزارة المالية الاندونيسية التي تُساعد على تشجيع الاستثمار واشتملت الحوافز الممنوحة في اندونيسيا على إعفاءات ضريبية من ضريبة الدخل وإعفاءات على الاستيراد غيرها (falak، 2022).

وتعقيباً على الأدبيات السابقة يرى الباحثون دراسة (الوادية 2018) التي أشارت إلى دور الحوافز الضريبية والإعفاءات في تشجيع الاستثمار، الأمر الذي أكدت عليه (دقة، 2021). بموضوع الحوافز الضريبية والإعفاءات وتحققها للنمو الاقتصادي مما يشجع المُكلفين على السداد والتوسع في استثماراتهم والاستثماري والدخول في المشاريع، وهو ما أيده (عبدو، 2019) على المُستوى الفلسطيني.

أما على المُستوى الدولي، أشارت دراسة (الجماعين، 2016) الأردنية لقانون تشجيع الاستثمار الأردني على اعتباره قانوناً محفزاً لملائم لجميع انواع الاستثمار المحلي والأجنبي، وحيث ذكرت الدراسة سالفه الذكر أهمية

ودور التشريعات في سن القوانين المساهمة بشكل أساسي ومباشر في جذب الاستثمار الأجنبي والمباشر، وهو ما اتفقت عليه الدراسة العراقية (الزيارة الحاج، ياسين 2012)، والدراسة الجزائرية (طالبي، 2009)، والدراسة الباكستانية (2017, lodhi)، ودراسة (2022, falak) الاندونيسية.

ومن الحوافز الضريبية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل بقرار بقانون رقم (5) لعام (2015)

### الحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية

حظيت الإعفاءات الضريبية باهتمام خاص وكبير في الأنظمة الضريبية، فالإعفاء الذي يُمنح للأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين يحظى بمزايا قانونية وفقاً لطبيعة النظام القائم في الدولة، كما أن الإعفاء الضريبي يحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية (البعاج والكرعاوي، 2014)

ويسعى المشرع الفلسطيني عند منحه للإعفاءات الشخصية والعائلية إلى عدم المساس بالأموال الخاصة بالمعيشة للأفراد حيث أن المكلف الذي يتجاوز دخله المبلغ المحدد يبقى له بعد دفع الضريبة مبلغ يزيد عن حاجته فسعى المشرع الفلسطيني عند تعديل القانون إلى إعادة النظر بالإعفاءات الممنوحة وقصرها على أصحاب دخل معين بحيث لو تجاوز صافي دخلهم هذا الحد يمنع المكلف من التمتع بأي إعفاء، فالإعفاءات العائلية الممنوحة تشكل إعفاءات إقامة والإعفاءات الخاصة بالزوجة والأولاد وإعفاءات تتعلق بالإعالة وإعفاءات متعلقة بالدراسة بالجامعة وهذا ما ورد في مادة رقم {12} من قرار بقانون ضريبة الدخل المعدل لسنة (2015)

### الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية

يُعتبر تخفيض وتقليل الضرائب أحد العوامل الهامة لجذب الاستثمارات المالية، لهذا تسعى الدولة جاهدة لتوفير المناخ الاستثماري اللازم لجذب هذه الاستثمارات من خلال سنّها للقوانين والتشريعات الضريبية، وعلى مدار الأعوام السابقة عدل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عدة مرات وكان الهدف منها المساهمة في تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية فاتباع القانون طريقة محددة في خفض عدد الشرائح الضريبية والمعدلات الخاصة بكل شريحة منها، وهذا ما ورد في المادة رقم {4} من قرار بقانون رقم (5) لسنة (2015) (عبد الدايم، 2016)

### الحوافز الخاصة بالتنازلات الضريبية

يقصد بالتنازلات الضريبية المبالغ المخصوصة من مصدر الدخل قبل أن يتم إخضاعه للضريبة، حيث يكون به صافي الدخل بعد الإعفاءات هو المبلغ الذي سيخضع للضريبة ويشكل وعائها الذي يجب أن تُقتطع الضريبة منه (السلامين والدقة، 2018) ونصوص القانون الجديد والتعديلات التي حدثت على بعض التنازلات الواردة بالقانون أدخلت تنازلات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فالحوافز التي أُدرجت ضمن هذه التنازلات ساعدت على تشجيع الاستثمار وزيادة الرغبة لدى المكلفين على التزامهم بدفع الضرائب المستحقة عليهم، وهذا ما ورد في المادة رقم {8} من قرار بقانون رقم (8) لسنة (2011).

### الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات

ورد في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني نصوصاً قانونية سمحت بالتوسيع في قاعدة الإعفاءات من الدخل الخاضع للضريبة، ومن خلال ما ورد في هذه النصوص المشرع الفلسطيني وفق في إضافة حوافز جديدة عند كل تعديل من التعديلات، وهذا ما ورد في المادة رقم {7} من قرار بقانون رقم (5) لسنة (2015).

### الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد

أدرج قانون ضريبة الدخل الفلسطيني عدة حوافز ومزايا ضريبية تشجع المكلفين على دفع وسداد الضريبة التي استحققت عليهم وهذه الحوافز مرتبطة بان يتم تقديم الإقرار لمكتب ودائرة ضريبة الدخل، فقدم لهم الإعفاءات والحوافز التي منحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني والتعديل المدخل عليه وفقاً لما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية وكما حفزت وشجعت المكلفين على سداد ما عليهم من ضرائب، وهذا ما ورد في المادة رقم {19} من قرار بقانون رقم (8) لسنة (2011).

### (1) لسنة (1998) وتعديلاته الحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع الاستثمار في فلسطين وفقاً لما ورد بقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم

ان الإعفاءات والحوافز الضريبية تُصَب بهَدَف رَئيسي مُتمثل بِتَشجيع الاستثمار، وَيتم ذلك من خلال إعفاء الأشخاص المعنويين من دفع ما يترتب عليهم من التزامات ضريبية، ويُعتبر ذلك حافزاً مُشجعاً بِحد ذاته على الاستثمار، ويكون توجيهِ الدولة عادتاً باتجاه القطاعات التي تحتاج إلى تَنميتها وتُعزِز دورها الاقتصادي، ومن هنا يأتي دور قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع الاستثمار، من خلال منح الإعفاءات والحوافز لتُعزِز الثقة في البيئة الاستثمارية وإظهار الفرص المتاحة للاستثمار وتحفيزها لجعلها جاذبة للمستثمرين (الجماعين، 2016) وتعمل هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني ضمن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني فهي تحظى بشخصية اعتبارية مستقلة وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة وهذا ورد بالمادة رقم (6) من هذا القانون، الا ان قانون تشجيع الاستثمار أدخل عليه التَعديل والتي بدورها تُعتبر بمثابة مُحفزات للاستثمار وإطاراً تشريعياً ملائماً للعديد من الاستثمارات سواء المحليّة أو الأجنبيّة، وقدم هذا القانون مزايا وحوافز وضمانات لأي مُستثمر يَرجو بالاستثمار، وورد هذا بنص المادة رقم {23} من هذا القانون على الإعفاءات والحوافز الممنوحة للمستثمرين، ونصت المادة رقم {22} من ذات القانون على الحوافز الاستثمارية التي تُشجع على الاستثمار في المشاريع وكما عرف القانون الحوافز على انها الإعفاءات والتسهيلات التي تم منحها وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، وعُرف المُستثمر على انه أي شخص طبيعي أو اعتباري يَستثمر أو سَيق له الاستثمار في فلسطين بموجب أحكام القانون، كما ونشأ بمقتضى قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ما يُسمى بهيئة تشجيع الاستثمار (قانون تشجيع الاستثمار رقم 1، 1998).

### مشكلة الدراسة

برزت مشكلة الدراسة من خلال النظر لجوانبها وظواهرها، فبالرغم من الأهمية التي تحظى بها الحوافز الضريبية في الدول من خلال منحها بقوانينها وتشريعاتها لتقدم تسهيلات ومزايا ضريبية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار، فالحوافز الضريبية تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية للسلطة الفلسطينية خصوصاً تشجيع الاستثمارات وتوجيهها نحو متطلبات الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في بناء بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار (دقة، 2021).

كما أن موقع فلسطين الاستراتيجي وحاجته لتطوير بنية تحتية أوجد فيها فرص استثمارية غير مستغلة على مختلف القطاعات على اعتبار ان الاقتصاد الفلسطيني قائم على القطاع الخاص، حيث تبلغ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي للدولة حوالي 80% مما يجعل من فلسطين مكان جذاباً يضم إمكانيات كبيرة للاستثمار (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2017) فتسعى الدولة إلى استخدام الوسائل كافة لجذب الاستثمارات لديها ولهذا فهي تسعى إلى ايجاد ثوابت وأسس مدروسة كالحوافز الضريبية التي يضعها القانون الضريبي بالدولة، وذلك لتقديمها كضمانات للمستثمرين مما يحقق المصالح لعامة للدولة وللمستثمر نفسه فتقدم لهم الحوافز والإعفاءات الضريبية وإمكانية الاستثمار في المشاريع على مختلف القطاعات، كما تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار، حيث ان محدودية الموارد التي تمول ميزانية السلطة الفلسطينية أجبرتها على وضع الأنظمة



الضريبة لتتمكن من مواجهة الظروف الاقتصادية وخلق بيئة استثمارية نشطة تجذب إليها المستثمرين خصوصا من أصحاب المشاريع الصغيرة على اعتبار ان فلسطين لديها نسبة استثمار كبيرة في المشاريع الصغيرة (الجماعين، 2016) وفي اطار المساعي الحثيثة التي تقوم بها السلطة في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية الحالية لتشجيع استقطاب الاستثمار وجذب رؤوس الأموال إليها إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار في فلسطين تقوم جاهدة بالعمل على توفير خدمات متطورة للمستثمرين تدعم مشاريعهم الصغيرة وذلك للحد من البطالة والفقر، ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لعام 1998 بان الإطار التشريعي الذي يوفر للمستثمرين المحليين وغير المحليين الحماية اللازمة لأموالهم المستثمرون بها فهو يشمل عدة اعفاءات وتخفيضات ضريبية مما يشجع القطاعات والشركات على الاستثمار بفلسطين (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2017).

كما أن هناك دراسات أخرى تحدثت عن موضوع الحوافز الضريبية ولكن دراستنا هذه تناولت الحوافز وأثرها على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين وهذا ما يميز دراستنا عن الدراسات الأخرى، حيث تضمنت الحوافز المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل على حوافز ضريبية وإعفاءات استخدامها يؤثر بالنواحي الاستثمارية في البلد خصوصا الاستثمار في المشاريع الصغيرة، ولا بد من الوقوف على أثر هذه الحوافز والمزايا الممنوحة في هذين القانونين للتعرف على قدرتهما بالتأثير على القرار الاستثماري للمستثمر للاستثمار بالمشروعات الصغيرة، وعليه فتكمن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: ما أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين؟

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان أثر الحوافز الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
2. بيان أثر الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
3. بيان أثر الحوافز الخاصة بالتنازلات الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
4. بيان أثر الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
5. بيان أثر الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
6. بيان أثر الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

### أهمية الدراسة

تكتسب الدراسات والأبحاث الأكاديمية - عموماً- أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي والعملي وفي موضوع هذه الدراسة تتجلى أهميتها فيما يلي:

### الأهمية العملية

تبرز أهميتها العملية عبر التعرف على أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين، حيث تكتسب الحوافز الضريبية أهمية بارزة نظراً لقدرتها على جذب الاستثمارات خصوصاً في واقع فلسطين لتبعية اقتصاده لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي فتكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال دراسة الحوافز الضريبية التي نص عليها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني والتعرف على أهم الطرق التي يمكن ان يتم تفعيل القوانين فيها لوضعها في المكان الذي تستطيع من خلاله تحقيق الغرض الذي وجد من أجله من خلال منحها للحوافز التي تساعد على جذب المستثمرين لديها.

ويعتبر الاستثمار من أهم عناصر التنمية الاقتصادية في كافة الدول النامية بشكل عام، فالمشاكل التي يمكن ان تواجه الدول النامية مثل فلسطين هي انخفاض حجم استثماراتها لذلك فان تحقيق تنمية اقتصادية يتوقف على مدى قدرتها على زيادة استثماراتها مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ويحسن مستوى المعيشة للأفراد، لذلك تسعى إلى تنشيط الاستثمار من خلال العمل على خلق سياسات ملائمة تجعل الاستثمار سهل ويتم ذلك من خلال السياسات والتشريعات القانونية والمالية التي تتبعها حيث تقوم هذه السياسات والتشريعات بتشجيع واستقطاب المستثمرين من أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال الحوافز والمنح التي تقدمها القوانين الضريبية (زيادة، 2017)، فقانون تشجيع الاستثمار رقم 1 لسنة 1998 شجع على الاستثمار في فلسطين من خلال تقديم ضمانات للمستثمرين ومنح الحوافز الضريبية، كما عمل على توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار فيها، وقانون ضريبة الدخل الفلسطيني أعطى التسهيلات الخاصة بالإعفاءات العائلية، والشرائح الضريبية والتنازلات وأعطى أيضاً حوافز خصت توسيع قاعدة الإعفاءات، وحوافز خصت تشجيع المكلف على السداد، وحوافز خاصة بتشجيع الاستثمار، لذلك أتت الدراسة لمعرفة أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الفلسطيني.

أما عن الأهمية العلمية (النظرية) الخاصة بموضوع الحوافز الضريبية فهي تلعب دور مهما بتحقيق الاهداف الضريبية ورفع معدلات النمو الاقتصادي مما يشجع الاستثمار ويعمل على توفير مناخ استثماري جاذب للمستثمر للاستثمار فيها (دقة، 2021) فالمشروعات الصغيرة تشكل جانب كبير من الاقتصاد الفلسطيني الذي تسعى من خلاله إلى خلق وظائف جديدة وزيادة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية؛ فهي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الحديث، إلا أنها قد تواجه معوقات وتحديات يمكن أن تعيق استمراريتها فتسعى الدولة جاهدة إلى محاولة تسهيل وصولها للموارد المالية عبر تقديمها للحوافز الضريبية لجذب المستثمرين للاستثمار بها (الحواس، 2022).

## فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

والفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بالشرائح الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بالتنازلات على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.



4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع المكلف على السداد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع الاستثمار على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

### حدود الدراسة

1. الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على محافظات شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، طوباس، قلقيلية، سلفيت) من دولة فلسطين نظرا لصعوبة الوصول إلى باقي مناطق الضفة الغربية وكذلك صعوبة الوصول إلى قطاع غزة.
2. الحد الزمني: اقتصرت الدراسة النظرية على (2011-2023) وفقا لقانون ضريبة الدخل وتعديلاته والدراسة التحليلية وفقا للتعداد العام للمنشآت لعام 2018 من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
3. الحد الموضوعي: تم دراسة أثر الحوافز الضريبية التي تضمنها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته بقرار بقانون رقم 5 لسنة 2015 والحوافز الضريبية التي تضمنها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 لسنة 1993 وتعديلاته، على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين.

### منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي للملائمة مع أغراض الدراسة، حيث يعتمد المنهج على دراسة الظاهرة كما هي ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويستطيع التعبير عنها بطريقة كيفية بحيث يُعطي وصفاً للظاهرة وخصائصها، وتُعبّر أيضاً عنها بطريقة كمية فتصفها وصفاً دقيقاً يعمل على توضيح حجم ومقدار ارتباط الظاهرة مع الظواهر الأخرى، كما يستخدم المقاييس الكمية ليدرس العلاقة بين متغيرات الدراسة ليصف العلاقة فيما بينها وصفاً كمياً، فيعتبر هذا المنهج هو الأنسب لهذه الدراسة لقدرته على تحقيق أهدافها بدقة وموضوعية.

### مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الصغيرة في محافظات شمال الضفة الغربية (طولكرم، نابلس، جنين، قلقيلية، سلفيت، طوباس) حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة فيها {39766} مشروع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018)، وتكونت عينة الدراسة من 377 شخصاً من أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال جمع إجاباتهم حول أسئلة الدراسة والمقارنة بينها للخروج بنتائج الدراسة والإجابة عن فرضياتها، سيتم اختيار عينة الدراسة المكونة من 377 شخصاً حيث تم استخراج هذه العينة بالاستناد على المعادلة التالية (البطش وابوزينة، 2007)

$$n = \frac{NZ^2 R (1-R)}{Nd^2 + Z^2 R (1-R)}$$

N: تعني مجتمع الدراسة.

Z: تعني الدرجة المعيارية لمستوى ثقة 0.95 = 1.96

R: تعني معامل الارتباط.

Nd: تعني متوسط المجتمع والعينة.

## عينة الدراسة

أجرت الدراسة عملية المسح الطبقي واستخدام العينة الطبقيّة حيث بلغ عدد العينة (377) تم توزيعها على مدن شمال الضفة الغربية وقسمت بناءً على المعادلة التالية (عينة المدينة ÷ المجتمع × العينة) كما هو مرفق بالجدول رقم (1) (الجدول من إعداد الباحثين)

## جدول رقم (1) جدول توزيع عينة الدراسة على محافظات شمال الضفة الغربية:

العينة	جنين	طوباس	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	المجموع
أصحاب المشاريع الصغيرة	11510	1570	6578	13971	3674	2463	39766
العينة	109	15	62	133	35	23	377
الاستبيانات المستردة	103	15	62	133	32	20	365

وزعت 377 استبانة واسترداد (365) استبانة صالحة للتّحليل، وهي عينة ممثلة إحصائياً.

## أدوات الدراسة

قام الباحثون بإعداد استبانة لقياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، وذلك بالاستناد إلى الأدبيات السابقة على الدراسة، وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام كالتالي:

القسم الأول: يحتوي هذا القسم على متغيرات الدراسة الشخصية وهي:

(حجم رأس المال، القطاع، عدد العمال)

القسم الثاني اشتمل على المعلومات المتعلقة بأثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة فتضمنت (6) محاور رئيسية تكونت من 24 فقرة موزعة على محاور كالتالي:

المحور (1): حوافز الإعفاءات العائلية (5) فقرة

المحور (2): حوافز الشرائح الضريبية (4) فقرة

المحور (3): حوافز التّزيلات الضريبية (5) فقرة

المحور (4): حوافز توسع قاعدة الإعفاءات الضريبية (3) فقرة

المحور (5): حوافز تشجيع المُكلف على سداد دفع الضريبة (4) فقرة

المحور (6): حوافز تشجيع الاستثمار (4) فقرة

القسم الثالث: تناول أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في فلسطين، حيث تم تصميم هذه الاستبانة كأداة دراسة للإجابة على أسئلة الدراسة للمساهمة في تأكيد صدق هذه الاداة المستخدمة.

## خطة التحليل والاساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وفرضياتها تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

(SPSS)، حيث تم الاستعانة بالمقاييس والاختبارات الإحصائية الآتية:

1. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.

2. تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) وذلك لفحص الثبات.

3. تم استخدام تحليل التباين الاحادي (One-Way ANOVA).

معادلة الانحدار المتعدد وقيم VIF و R وذلك لفحص قوة العلاقة بين المتغير التابع وكل فقرة من فقرات الاستبانة.

(Jebreen, nawaf, barham, & ghattas) (2016), (Jebreen & ghattas, 2021)

## النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

### 1. النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية

لفحص النتائج المترتبة على فرضيات الدراسة تم استخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد لقدرته على دراسة العلاقة بين الحوافز الضريبية والاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، والفرضية الرئيسية (H0:1) للدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين. للإجابة على هذه الفرضية تم فحصها من خلال معادلة الانحدار الخطي المتعدد والجدول التالي يظهر النتائج

### جدول (2) جدول تحليل الانحدار المتعدد الخاص باختبار فرضيات الدراسة

المحاور	معامل التقدير	الخطا المعياري	القيمة المحسوبة T	P	R <sup>2</sup>	AR <sup>2</sup>	VIF
الحوافز الخاصة بالإعفاءات العائلية	0.098	0.065	1.521	0.129	0.111	0.096	1.158
الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية	0.063	0.051	1.245	0.214			1.099
الحوافز الخاصة بالتنزيلات الضريبية	-0.112	0.081	-1.387	0.166			1.251
الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية	0.185	0.061	3.032	0.003			1.136
الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد	0.061	0.077	0.791	0.429			1.25
الحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع الاستثمار	0.3	0.075	4.028	<0.001			1.195

يشير الجدول رقم (2) إلى النموذج الخطي المتعدد لفحص كافة محاور الاستبانة التي تمثل المتغيرات المستقلة

(الحوافز الخاصة بالإعفاءات العائلية، الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية، الحوافز الخاصة بالتنزيلات الضريبية، الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات، الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد، الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار) والقسم الثالث من الاستبانة الذي يمثل المتغير التابع (الاستثمار) وتم التحقق من العلاقات الخطية المتداخلة واتضح من الجدول السابق عدم وجود أي مشكلة وفقا لاختبار فحص فرضيات الدراسة تحليل الانحدار المتعدد وأشار هذا الجدول إلى عدم رفض الفرضيات الصفرية الخاصة بالإعفاءات العائلية والشرائح الضريبية والتنزيلات الضريبية وتشجيع المكلف على السداد، حيث أكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة، كما وأظهر الجدول رفض الفرضيات المتعلقة بتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية والفرضية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وهذا ما دل على وجود أثر لهذه الحوافز على الاستثمار في فلسطين.

وتم استخراج مُعامل الارتباط لبيان العلاقة بين الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار وهذا ما قسره الجدول رقم (3) التالي لوجود ارتباط طردي قوي ما بين الحوافز الضريبية والاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.25) وهو معامل ارتباط قوي، وقد جاءت معاملات ارتباط المحاور الخاصة بالمتغير المستقل الحوافز الضريبية كالآتي: (1) الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار بمعامل ارتباط (0.26)، ثم يليها الحوافز الخاصة بتعديل توسيع قاعدة الإعفاءات بمعامل ارتباط (0.21)، ثم يليها الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد بمعامل ارتباط (0.18)، ثم يليها الحوافز الخاصة بالإعفاءات العائلية بمعامل ارتباط (0.12) ويليها الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية بمعامل ارتباط (0.1)، وأخيرا المحور الخاص بالتنزيلات الضريبية بمعامل ارتباط (0.06).

جدول(3)معامل ارتباط لبيان العلاقة بين الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار

المتغيرات المستقل	المتغير التابع	R	(Pval)
1. حوافز الإعفاءات العائلية.	الاستثمار	0.12	0.022
2. حوافز الشرائح الضريبية.		0.1	0.045
3. حوافز التنزيلات الضريبية		0.06	0.233
4. حوافز توسيع قاعدة الإعفاءات.		0.21	0.001>
5. حوافز تشجيع المكلف على السداد		0.18	0.001>
6. حوافز بتشجيع الاستثمار		0.26	0.001>
الدرجة الكلية		0.25	0.001>

وتم ايضا استخراج المُتوسط الحسابي والانجراف المعياري للحوافز الضريبية والاستثمار وأوضح الجدول رقم (4) التالي وجود أثر مُرتفع للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة، الانجراف المعياري 3.967 والانجراف المعياري (1.146)

## جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للحوافز الضريبية والاستثمار

معدل الاجابة	الانحراف المعياري	$\bar{X}$
مرتفع	1.146	3.967

والجدول رقم (5) التالي يُظهر مُعامل الارتباط لبيان أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين ويتضح منه وجود ارتباط قوي وعلاقة طردية بين الحوافز الضريبية والاستثمار الفلسطيني، حيث أوجد أثر ايجابي بين المتغير التابع (الاستثمار) والمتغير المُستقل (الحوافز الضريبية) وظهر مُعامل الارتباط بيرسون بين المتغيرين التابع والمُستقل (0.25) وحيث ظهرت P (0.001) وهي أقل من (0.05)، وهذا يؤكد على وجود أثر للحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين ومن هنا يعني رفض الفرضية الصفرية.

## جدول رقم (5) معامل الارتباط لبيان اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة في فلسطين

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	(Pval)
الاستثمار	الحوافز الضريبية	0.25	0.001>

## نتائج إختبار الفرضيات الفرعية:

**أولاً: الفرضية الفرعية الأولى (H01.1):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مُستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بالإعفاءات العائلية) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت P (0.129) , وهي أكبر من (0.05) وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

**ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية (H01.2):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مُستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) للحوافز الضريبية المتعلقة الشرائح الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بالشرائح الضريبية) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت P (0.214) , وهي أكبر من (0.05) وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالشرائح الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

**ثالثاً: الفرضية الفرعية (H01.3):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مُستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) الحوافز الضريبية الخاصة التتريلات الضريبية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي

المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بالتّزيلات الضّريبية) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت  $P(0.166)$ ، وهي أكبر من  $(0.05)$  وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضّريبية الخاصّة بالتّزيلات الضّريبية على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.

**رابعاً: الفرضية الفرعية الرابعة (H01.4):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للحوافز الضّريبية المتعلّقة بتوسيع قاعدة الإعفاءات على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت  $P(0.003)$ ، وهي أقل من  $(0.05)$  وهذا يؤكد على وجود أثر للحوافز الضّريبية الخاصّة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.

**خامساً: الفرضية الفرعية الخامسة (HO 1.5):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  بين الحوافز الضّريبية المتعلّقة بتشجيع المُكلف على السّداد على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.

ملخص نتائج اختبار الفرضيات		
تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للحوافز الضّريبية على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	1
لا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للحوافز الضّريبية الخاصّة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	2
لا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للحوافز الضّريبية الخاصّة بالشرائح الضّريبية على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	3
لا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للحوافز الضّريبية الخاصّة بالتّزيلات على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	4
تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للحوافز الضّريبية الخاصّة بتوسيع قاعدة الإعفاءات على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	5
لا نرفض الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة.	الضّريبية الخاصّة بتشجيع المُكلف على السّداد على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	6
تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للحوافز الضّريبية الخاصّة بتشجيع الاستثمار على الاستثمار في المشروعات الصّغيرة في فلسطين.	7

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج إختبار الفرضية الفرعية الخامسة من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بتشجيع المكلف على السداد) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا لا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت  $P(0.429)$ ، وهي أكبر من  $(0.05)$  وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع المكلف على السداد على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

**سادساً: الفرضية الفرعية السادسة (H01.6):** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha \leq 0.05)$  للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع الاستثمار على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

حيث أظهر جدول رقم (2) السابق نتائج إختبار الفرضية الفرعية السادسة من خلال حساب معادلة الانحدار الخطي المتعدد لفحص المتغير المستقل (الحوافز الخاصة بتشجيع الاستثمار) على المتغير التابع (الاستثمار)، ومن خلال هذا الجدول فإننا نرفض الفرضية الصفرية حيث ظهرت  $P(0.001)$ ، وهي أقل من  $(0.05)$  وهذا يؤكد على وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشروعات الصغيرة في فلسطين.

## نتائج الدراسة

### مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الخاصة بالحوافز الضريبية

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية للدراسة الخاصة بالحوافز الضريبية وأثرها على استثمار إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية التي يمنحها قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

ويرى الباحثون أن السبب في هذا يعود للحوافز الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني فالسلطة الفلسطينية رغم التحديات والمعوقات التي تواجهها تسعى إلى أن تكون الحوافز الممنوحة التي هي جزء من سياسات الدولة لجذب المستثمرين لها فعالة وناجحة، خصوصاً فئة أصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة في كافة القطاعات اللذين يشكلون نسبة كبيرة من الاستثمارات فيها، فهي تواجه الظروف الاقتصادية لتخلق البيئة الاستثمارية الفعالة لتجذب المستثمرين، مما يمكنه أن يترك أثر على الدولة نفسها ويحدث تنمية اقتصادية ووطنية، فإن فاعلية الحوافز الضريبية يعتمد على قدرة الدولة في إعداد سياساتها الضريبية فمنحها للمزيد من الحوافز والمزايا خصوصاً على المشاريع الاستثمارية يحقق النجاح لهذه السياسات الضريبية.

واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مهاني، 2010) ونتيجة دراسة (دقة، 2021) نتيجة دراسة (الساعدي والبصير، 2020) التي أشارتا إلى أن الحوافز والإعفاءات الضريبية تؤثر على الاستثمار وتشجعه واختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (خليل، 2015) التي أشارت إلى أن الحوافز الضريبية وحددها لا تجذب الاستثمار ولا تشجع عليه.

### 1. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بالإعفاءات العائلية

وعليه أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإعفاءات العائلية والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالإعفاءات العائلية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

ويفسر الباحثون أن هذا للإعفاءات العائلية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني كإعفاءات عائلية تلقى اهتماماً خاصاً وكبيراً في الأنظمة الضريبية، فمنح القانون الضريبي مزايا لكافة الأشخاص الطبيعيين والأشخاص



المعنويين أعطاه هذه الأهمية، كونه يُساهم بتشجيع الاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية من خلال ادخار الأفراد مما يعمل على تعزيز القرار الاستثماري لهم، وكما تساهم هذه الإعفاءات الأفراد على تقليل الاعباء ورفع مستوى دخلهم كونه وسيلة لتقليل الفجوة بين اصحاب الدخل المرتفعة والمنخفضة، فالإعفاءات العائلية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني يمكنها ان تشجع على الاستثمار وإحداث تنمية اقتصادية للدولة.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (مهاني، 2010) ونتائج دراسة (دقة، 2021) ونتائج دراسة (مسيحي، 2006)، ونتائج دراسة (الساعدي والبصير، 2020) والتي اوضحت ان الإعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني وقانون تشجيع الاستثمار تساهم في تشجيع الاستثمار، تعارضت مع نتائج دراسة (عبدو، 2019) التي بينت أن الإعفاءات الممنوحة للأشخاص العاديين لم تكن شاملة وعادلة.

## 2. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بالشرائح الضريبية

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية الخاصة بالشرائح الضريبية إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشرائح الضريبية والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالشرائح الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

ويعزو الباحثون بأن الشرائح الضريبية الممنوحة في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعدل بقرار قانون رقم 5 لسنة 2015 تلائم الأفراد فتخفيض عدد الشرائح الضريبية والمعدلات الخاصة وفقاً للأفراد مما يحمل أصحاب الدخل المرتفعة أعباء ضريبية أكبر من أصحاب الدخل المتدنية أي كلاً حسب دخله وذلك لتحقيق العدالة الضريبية، ومن جهة أخرى الشركات المعنوية وذوي الدخل المرتفعة ستتحمل أعباء ضريبية أقل مما كانت تتحمله سابقاً بالقانون الضريبي غير المعدل بهذه التعديلات الحديثة.

واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (مهاني، 2010)، التي بينت بأن الشرائح الضريبية يجب ان يتم العمل على تعديلها وفقاً لما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والظروف التي يمر بها المكلف، وتعارضت مع نتائج دراسة (عبدو، 2019) التي أشارت ان شريحة ذات نسبة 5% لا تعتبر مناسبة للأفراد ذوي الدخل المنخفضة وكما أشارت دراسة عبدو إلى أن الشرائح والنسب الضريبية لا تحقق العدالة والمساواة.

## 3. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بالتنزيلات الضريبية

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة الخاصة بالتنزيلات الضريبية إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الشرائح الضريبية والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يؤكد على عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بالتنزيلات الضريبية على الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

ويعزو الباحثون بأن الحوافز الضريبية الخاصة بالتنزيلات الضريبية المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني لها تأثير على الاستثمار على اعتبار ان التنزيل يتم خصمه من مصدر الدخل قبل ان يتم إخضاعه للضريبة حيث ان التنزيلات الضريبية الممنوحة في هذا القانون تساهم في التشجيع على الاستثمار وتشجيع المستثمرين زيادة استثماراتهم.

اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (مهاني، 2010)، ودراسة (عبدو، 2019) وقد تبين أن التنزيلات الضريبية التي وردت بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني من أهم الحوافز التي تشجع المستثمرين على الاستثمار، وكما زيادة الحوافز لأصحاب المشاريع الكبيرة يعتبر عاملاً هاماً يساعدهم على زيادة التكوين الرأسمالي وهذا ينعكس لاحقاً على الدولة فيساعدها على زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية، ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي نتيجة من الدراسات الأخرى.

#### 4. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين توسيع قاعدة الإعفاءات والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

ويرى الباحثون بأن هذا الارتفاع في الحوافز الضريبية الخاصة بتوسيع قاعدة الإعفاءات الضريبية يعود إلى قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الذي أوجد نصوصاً ساهمت في توسيع قاعدة الإعفاءات فهذه الحوافز أسهمت في تشجيع الاستثمار وزيادة جذب رؤوس الأموال وجذب المستثمرين للاستثمار فيها، كما يرى الباحثون أن المشرع الفلسطيني كان موفقاً عند وضع البنود التي قدمها بقانون ضريبة الدخل.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (مهاني، 2010) التي أوضحت أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني كان موفقاً بإضافة الإعفاءات التي منحها القانون ولم تتعارض هذه النتيجة مع أي من نتائج الدراسات الأخرى.

#### 5. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بتشجيع المكلف على السداد

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الخامسة الخاصة بتشجيع المكلف على السداد إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تشجيع المكلف على السداد والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه لا نرفض الفرضية الصفرية بسبب تأكيد عدم وجود أثر للحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع المكلف على السداد على الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

ويرى الباحثون أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني أدرج نصوصاً خاصة تشجع المكلف على سداد الضريبة التي تستحق عليه فقدم لهم حوافز وإعفاءات وفقاً للأوضاع الاقتصادية لهم، فوضع القانون للخصم التشجيعي 4% والخصم التشجيعي 2% أسهم بشكل كبير على تشجيع المكلفين على تسديد الضريبة وفقاً لأوضاعهم، وكما أسهم أيضاً في تحفيزهم على الاستثمار وزيادة استثمارات المستثمرين، وفي الوقت نفسه يمكن للدولة أن تدرج خصومات أخرى تلائم مع أوضاع المكلفين، كما يمكن للدولة أن تزيد من نسبة الخصم التشجيعي للمكلف الملتزم بالسداد.

اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عبدو، 2019) فأظهرت هذه النتائج أن الحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع المكلف على السداد من خلال منحة خصومات تشجيعية ساهمت بالتشجيع على الاستثمار واتفقت الدراسات بأنه يجب أن يتم زيادة النسبة لتحفيز وتشجيع على زيادة الاستثمارات، وكما أنه يجب أن يتم العمل وفق نظام محدد يتكيف كل فترة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية للمكلفين ويجب أن يتم إعادة النظر فيها من فترة لآخرى، ولم تختلف نتائج هذه الدراسة مع أي نتائج للدراسات الأخرى.

#### 6. مناقشة نتائج الفرضية الخاصة بتشجيع الاستثمار

أشارت النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية السادسة الخاصة بتشجيع الاستثمار إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تشجيع الاستثمار والاستثمار في المشاريع الصغيرة، وعليه نرفض الفرضية الصفرية.

ويعزو الباحثون أن الحوافز الضريبية الخاصة بتشجيع إلى الحوافز الضريبية الممنوحة بقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته حيث قدم هذا القانون إعفاءات وحوافز للمستثمرين والمشاريع الاستثمارية حسب قيمتها، وقدمت هذه الحوافز لتشجيع على الاستثمار وتساهم في جذب المستثمرين وزيادة الرغبة لديهم ليتمتعوا بالإعفاءات الممنوحة عند استثمارهم فيها، تماماً كتقديمه لإعفاء كامل للمشاريع الزراعية وهذا يعني تشجيع للاستثمار بهذا القطاع والحوافز الضريبية أيضاً المقدمة في القطاع الصناعي كإعفاء قطع الغيار، والإعفاءات تساهم في زيادة الاستثمارات وتخفيض وتقليل الضريبة على الجمارك والسلع التي يتم استيرادها، وعليه يرى

الباحثون بأن الدولة يمكن لها من خلال نصوصها القانونية ان تقوم بتقديم حوافز أكثر وإدراج تعديلات على قانونها ليتمكن من جذب المستثمرين فيها ليس فقط من أصحاب المشاريع الصغيرة إنما من أصحاب رؤوس الأموال سواء كانوا محليين أو أجانب، وكما أن منح قانون تشجيع الاستثمار للحوافز لتشجيع المشاريع الصغيرة في بداية عمرها الإنتاجي يُشجع على تعزيز القرار الاستثماري للمستثمرين.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (مهاني، 2010) ودراسة (رحال، 2015) ودراسة (الساعدي والبصير، 2020)، (Anas et al., 2014) (حيث تبين أن الحوافز التشجيعية الممنوحة لقانون تشجيع الاستثمار تساهم في زيادة الاستثمار والتشجيع عليه، فالقانون منح حوافز ومزايا لجذب المستثمرين ولتشجيع الأفراد على الاستثمار، ويجب على الدولة أن تمنح المزيد من الحوافز والإعفاءات وتحديثها بشكل دوري لتتلاءم مع الأوضاع والظروف الاقتصادية للمستثمرين، ولم تختلف نتائج هذه الدراسة مع أي من الدراسات الأخرى.

## التوصيات

1. تُوصي بالعمل لإعادة النظر بالقانون الضريبي الفلسطيني بشكل دوري بحيث يتماشى مع الظروف الاقتصادية للأفراد وذلك عن طريق طرح حوافز ضريبية جديدة تُساعدهم على الادخار بالتالي إمكانية الاستثمار مدخراتهم.
2. التوصية بضرورة تقديم المزيد من الإعفاءات وتبويبها تهدف إلى تمكين الأفراد من الاستثمار والتوسع باستثماراتهم وزيادتها مما ينعكس بالنفع على الأفراد والاقتصاد الوطني.
3. العمل على زيادة الإعفاءات المتعلقة بالسكن وذلك بما يتوافق مع الزيادة في التكاليف العقارية بوقتنا الحالي.
4. يوصي الباحثون بالنظر للشرائح والمعدلات الضريبية وإمكانية تجزئتها إلى أكثر من ثلاثة طبقات بحيث تنطبق على أفراد المجتمع بكافة طبقاته، وذلك ليتحمل أصحاب الدخل المنخفض عبء ضريبي أقل من ذوي الدخل المرتفع.
5. العمل على رفع نسبة الخصم التشجيعي للتخفيف عن المكلفين وإعطاءهم حافز للسداد، بالإضافة رفع النسبة بشكل مُخصَّص للأفراد الملتزمين بالسداد المُسبق.
6. يجب بذل الجهود لزيادة الحوافز لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في المناطق الأقل استثماراً ومحاولة العمل على توجيههم نحوها بالإضافة لمنح إعفاءات كاملة للمجالات التي تُساعد في تنشيط هذه المناطق وجعلها مناطق جاذبة للاستثمار، وإمكانية وجود دائرة مُختصة يستطيع المُستثمر عبرها إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بمشروع الاستثمار وذلك بسبب الإجراءات المُعقدة.
7. يُوصي الباحثون بضرورة اطلاع أصحاب المشاريع الصغيرة بشكل دوري على المزايا والإعفاءات التي يمكنهم الحصول عليها عند التوسع في استثماراتهم أو دخولهم في استثمارات جديدة.
8. إمكانية منح الدوائر الضريبية مهلة للمكلفين في حال تأخر تقديم الاقرار الضريبي لشهر على الأقل مما يمكنهم من الحصول على الخصم التشجيعي.

## المراجع

السلامين، ياسر، الدقة، عبد الرحمن، (2018)، المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، (المجلد5)، المكتبة الاكاديمية، الخليل، فلسطين، ص 176.

## الرسائل الجامعية والابحاث

الزيارة، كمال، الحاج ياسين، جمال، (2010)، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة للتطبيقات التشريعية في العراق، بغداد: مجلة رسالة الحقوق، العدد7.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2018)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017، النتائج النهائية-تقرير المنشآت، جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

عبد الدايم، دعاء، (2016)، أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية (الدخل، القيمة، المضافة، الاملاك) المطبقة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عبدو، عبيدة (2019)، مدى انعكاس الحوافز الضريبية على ايرادات ضريبة الدخل في فلسطين من وجهة نظر كبار المكلفين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

دقة، منار، (2021)، دور الإعفاءات الضريبية في تحقيق الاهداف الضريبية من وجهة نظر موظفي الدوائر الضريبية والمكلفين في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبولحية، إسراء، (2016)، دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاعاقة في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: الجامعة الاسلامية.

الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، (2017)، الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، مجلة الدراسات والابحاث والتقارير، العدد434، ص1.

البطش، محمد، ابو زينة، فريد، (2007)، مناهج البحث العلمي وتصميم البحث والتحليل الاحصائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. (المجلد ط1)، عمان.

البعاج، قاسم، الكرعوي، نجم، (2014)، دور الإعفاءات الضريبية في تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية (دراسة تطبيقية في هيئة استثمار الحيوانات)، بغداد: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد4، ص43-63.

الجماعين، مجد (2016)، الإعفاءات الضريبية واثرها على تشجيع قرار الاستثمار في الشركات لدى هيئة تشجيع الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط عمان، الاردن.

الحواس، زواق (2022)، نحو سياسة ضريبية داعمة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد18، العدد28، ص289-316.

زيادة، نور الهدى، (2017)، الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار (دراسة حالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي، ام البواقي، الجزائر.

طالب، محمد، (2009)، اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، الجزائر: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، ص 313-332.

عبد المنعم، هبة، طلحة، الوليد، اسماعيل، طارق، 2019، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة

المشهوراوي، أحمد، الرملاوي، وسام، (2015)، أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الاجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، فلسطين: مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، مجلد 19، العدد 2، ص 125-160.

الوادية. فادي، (2018)، دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

## القوانين

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 والمعدل بقرار بقانون رقم 5 لسنة 2015.

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998 وتعديلاته

## الدراسات الاجنبية

Anas Al-Bakri, Mohammed Matar, Abdul Naser I Nour, (2014), The required information and Financial Statements disclosure in SMEs”, **Journal of Finance and Accountancy**, International Refereed Research Journal, Academic and Business Research Institute, USA, Vol,16,PP (1-15), 2014. <https://www.aabri.com/manuscripts/141870.pdf>

Falak, Ayman, (2022), Tax Incentives for Special Economic Zones in Indonesia,asean briefig,

indonesia.

James, Sebastian, (2013), Tax and Non-Tax Incentives and Investments: evidense and policy implication, Investment climate advisory services of the wold bank group.

lodhi, khalid, (2017), Tax Incenentives and Ompact on investement in pakistan, **Abasyn Journal of socil**, Vol (10), Issue (1), pepar192-211, Pakistan.

Jebreen. K. & Ghattas, B. (2016). Bayesian Network Classification: Application to Epilepsy Type Prediction Using PET Scan Data. 2016 15th IEEE International Conference on Machine Learning and Applications (ICMLA).

Jebreen. K. & Ghattas, B. (2021). Inferring linear and nonlinear Interaction networks using neighborhood support vector machines. arXiv preprint arXiv